

تائه عن الوطن العودة من غوانتانامو إلى اليمن

الملخص

الناس يفقدون الأمل يوماً بعد يوم. وُعدنا بإطلاق سراحنا مرات كثيرة، لكن لم يحدث هذا.
- سيد حاتم من اليمن، محتجز في غوانتانامو منذ عام 2002.

الولايات المتحدة واليمن لا يحرزان أي تقدم يُذكر في تقرير مصير ما يُقدر عددهم بـ 99 يمني محتجزين في السجن العسكري الأميركي في خليج غوانتانامو بكوبا، وبعضهم مر على احتجازهم ثماني سنوات دون نسب اتهامات إليهم. مئات السجناء أُعيدوا إلى ديارهم من غوانتانامو في السنوات الأخيرة، لكن 14 شخصاً منهم فقد كانوا من اليمن. والآن، فإن أكبر مجموعة من السجناء الـ 241 الباقين في غوانتانامو هم اليمنيون، إذ يمثل اليمنيون أحد أكبر التحديات التي تواجه تعهد الرئيس باراك أوباما بإغلاق هذا السجن المُختلفة حوله الأراء بحلول يناير/كانون الثاني 2010.

وعلى مدار ما هو أكثر من عام، قالت السلطات اليمنية والأميركية على حد سواء إنها تريد إعادة الكثير من المحتجزين اليمنيين إلى وطنهم في أسرع وقت ممكن. إلا أنه حتى نهاية فترة رئاسة بوش في يناير/كانون الثاني 2009، لم تتفق الدولتان إلا على العناصر الأولية من اتفاق للإعادة، وهو ما أسماه دبلوماسي أميركي "لا يمثل إطاراً مبدئياً حتى". وحتى السجناء الذين قُدر منذ زمن طويل أن يعودوا إلى اليمن ما زالوا رهن الاحتجاز الأميركي.

ولا تعترف الولايات المتحدة بإعادة اليمنيين التي قررت مقاضاتهم. من ثم فإن المشتبهين بالإرهاب مثل رمزي بن الشبه – المتهم أمام اللجان العسكرية الأميركية بالتآمر في هجمات 11 سبتمبر/أيلول – لن يغادروا الاحتجاز الأميركي قريباً. بالإضافة إلى أن الدولتين تريدان مقاضاة اليمنيين الذين خرّقا القوانين اليمنية، لدى عودتهم إلى اليمن. وتخشى الولايات المتحدة – فيما يخص المدنيين المحتجزين طرفها – أن يبقى محتجزاً لديها من لا توجد أسس لمقاضاتهم من اليمنيين. ومع احتجازهم بصفة "مقاتلين أعداء" طيلة سنوات، يخشى المسؤولون الأميركيون أن يقوم هؤلاء الرجال بـ "العودة إلى القتال".

ومع استمرار التوقف الدبلوماسي في الاتفاق بين البلدين، فالكثير من اليمنيين في غوانتانامو انضموا إلى الإضراب عن الطعام احتجاجاً على استمرار احتجازهم دون نسب اتهامات إليهم.

وما لم توافق الدولتان على خطة للإعادة تضمن حقوق المحتجزين، فإن مستقبل الرجال يبقى مظلماً. فهم الآن مستمرين في التعرض للاحتجاز التعسفي في غوانتانامو، ولدى عودتهم فقد يواجهون المزيد من الإساءات. وهناك حديث حول إرسال بعضهم إلى المملكة العربية السعودية. وهناك محتجزان يمنيان احتجزتهما السلطات الأميركية دون نسب اتهامات إليهما في قاعدة بغرام الجوية في أفغانستان، ويواجهان المصير نفسه.

وفي التصريحات العلنية للولايات المتحدة واليمن، اتفق الطرفان على أن المحتجزين المُعادين يجب أن يجدوا المساعدة النفسية والتدريب على العمل وإعادة التأهيل. لكن يبدو أن المفاوضات لم يحرزوا إلا أقل التقدم على مسار تقرير من يجب أن يمول هذه البرامج، وكيف يمكن ضمان بقاء السجناء السابقين بعيداً عن العمل القتالي المسلح، وهو ما يهيم المسؤولون الأميركيون على الأخص.

إن المشكلة، من المنظور الأميركي، هي البيئة التي سيعود الرجال إليها، أكثر من كون المشكلة تخص الرجال أنفسهم. فقد مكث السجناء اليمنيون في غوانتانامو وبغرام أكثر من أي جنسية أخرى، ليس لأنهم – كجماعة – يُمثلون تهديداً أكبر، بل لأن الولايات المتحدة ترى دولتهم مثيرة للقلق بشكل خاص. فاليمن – الدولة الفقيرة غير المستقرة سياسياً الواقعة في شبه الجزيرة العربية – شهدت تصعيداً كبيراً في العنف في السنوات الأخيرة. وكان للقاعدة وأتباعها صلات بالعديد من الهجمات التي وقعت مؤخراً هناك، ومنها عملية تفجير أمام السفارة الأميركية في صنعاء أسفرت عن مقتل 18 شخصاً في سبتمبر/أيلول 2008. ومما له صلة أوضح، أن اثنين من السعوديين تم الإفراج عنهما من غوانتانامو في عام 2007 قد انتقلا إلى اليمن للانضمام إلى صفوف القاعدة.

وفي مقابلات مع هيومن رايتس ووتش في ديسمبر/كانون الأول 2008، تحدث المسؤولون الأميركيون واليمنيون عن مصادر القلق الأمنية، وعن المفاوضات الثنائية، وعن آرائهم إزاء كيفية التعامل في إعادة السجناء. ووصف كبار المسؤولين اليمنيين مركزهم المقترح لإعادة تأهيل المحتجزين، وفيما بعد أمدوا هيومن رايتس ووتش بملخص كتابي موجز للخطة (انظر الملحق).

وفيما تقر هيومن رايتس ووتش بأن للولايات المتحدة تساؤلات مشروعة إزاء الأمن، فهناك أيضاً أسباب للقلق إزاء مسار المفاوضات الأميركية اليمنية. فدون وجود ضمانات ملائمة، فإن مركز إعادة التأهيل اليمني المقترح يمكن أن يتحول إلى مركز احتجاز بالوكالة شبيه بغوانتانامو، يمكن فيه احتجاز المشتبهين لأجل غير مسمى بناء على الاحتمال غير المُثبت بأنهم ربما قد يتسببون في الضرر في المستقبل. وحسب ما قال مسؤول دبلوماسي أميركي لـ هيومن رايتس ووتش، فإن الولايات المتحدة تود أن يضع اليمن السجناء العائدين في "مركز احتجاز له برنامج [تأهيلي]" شريطة أن يعثر اليمنيون على إطار عمل قانوني للقيام بهذا.

وقد سعت السلطات اليمنية إلى تحجيم الجزء الخاص بالاحتجاز، قائلة إن مركز إعادة التأهيل المقترح سيكون أشبه بـ "المخيم". وورد في ملخصهم الكتابي أن المشاركين ستم إعادة تأهيلهم "دينياً وثقافياً ومهنيًا وطبيياً" في مكان مجهز بالكامل بالمعدات الرياضية والأنشطة الثقافية والزيارات العائلية. وسوف تستعين الحكومة بخدمات متخصصين لتقييم حالة كل محتجز على حدة وتحليل "الأسباب التي أسهمت في انضمامه إلى صفوف التنظيمات الإرهابية".

إلا أنه لا يرد في الملخص أي مؤشر عن مدة احتجاز السلطات للمحتجزين العائدين، أو المعايير والإجراءات التي ستستخدم لتحديد ما إذا كان يمكن إطلاق سراح العائدين. وقال مسؤولون يمنيون لـ هيومن رايتس ووتش إن الرجال العائدين يمكن أن يمضوا ما بين أسبوع إلى عام محتجزين لدى عودتهم. وهيومن رايتس ووتش قلقة بشكل خاص أنه تحت الضغوط الأميركية فقد يتم تمديد فترة الاحتجاز لأطول من هذا.

ومن المثير للقلق بشكل مماثل، أن الملخص المقدم وردت فيه افتراضات معممة ترى أن جميع المحتجزين من المقاتلين المسلحين، رغم أن أي من المعادين إلى الوطن لم يُنسب إليه الاتهام أو أدين بأية جريمة. ورغم أن إدارة بوش تكرر وصفها للمحتجزين في غوانتانامو بأنهم إرهابيين – "أسوأ شريحة في السنين" – فلم يتم الخوض في مداولات قضائية عادلة من شأنها اختبار هذه المزاعم وإثبات أو نفي صحتها. ومعاملة العائدين كمجرمين وهناك خشية من أن تكون لديهم نزعة للجوء إلى الأعمال الإجرامية، يُعد تجاهلاً لظروف اعتقالهم واحتجازهم في غوانتانامو، حتى إذا كان في هذا العمل ما يُعد في صالح الأمن الأميركي.

وأخيراً – والأهم – أن مركز الإصلاح المقترح لم يتم بناءه بعد. ونظراً للموعد النهائي لإغلاق غوانتانامو المقترح في يناير/كانون الثاني 2010، فربما يزيد هذا من احتمالات أن ينتهي المطاف بالعائدين في برنامج إعادة التأهيل السعودي، حيث يمكن أن يتعرضوا للاحتجاز لمدد مطولة دون نسب اتهامات إليهم، أو كحال العائدين السابقين، قد ينتهي بهم المطاف إلى الحل المتوفر: السجن التي تديرها الأجهزة الأمنية اليمنية.

وتجربة "فهمي محمد" الذي أعيد من غوانتانامو في عام 2004 تؤكد على هذا الخطر.¹ وقال لـ هيومن رايتس ووتش إنه لدى وصوله إلى اليمن، زجت به السلطات إلى سجن سياسي أمني وحاولت ضربه كي يقر باعتراف كاذب بأنه يعمل كجاسوس لصالح الولايات المتحدة.

وحسب وصفه للوضع:

تم تعذيبي طيلة خمسة أيام، من التاسعة صباحاً حتى المغرب. كانت الزنزانة ضيقة، وكانوا يضربوني بالأحذية. وتعرضت لإهانات وكلمات جارحة وتهديدات بفعل أشياء شريرة بأقاربي من النساء وبسجن أبي. قلت لهم: إذا كنتم ستعذبوني، فليس هذا بالجديد. فقد عرضني الأميركيان بالفعل للتعذيب.

ورغم أن محمد تعرض لأسوأ معاملة بين العائدين، فإن العائدين الآخرين ومحاميهم قالوا لـ هيومن رايتس ووتش بوقوع إساءات. جميع العائدين من غوانتانامو الـ 14 الذين أعيدوا إلى اليمن تم احتجازهم طرف الأجهزة الأمنية اليمنية، وأغلبهم طيلة شهرين إلى ثلاثة شهور. وبعضهم زعم أنه تعرض للاحتجاز في ظروف سيئة للغاية، وفي حالتين على الأقل تم الاحتجاز تحت الأرض، دون إتاحة المحامين، وفي ظل زيارات عائلية قليلة متفرقة. ولم تخل السلطات اليمنية سبيلهم إلا على يد كفيل أمني، سواء قريب أو مسؤول بالقبيلة أو رجل أعمال معروف، قد يتعرض للغرامات أو السجن إذا أساء الرجل المفرج عنه السلوك.

¹ غيرت هيومن رايتس ووتش اسم المحتجز وامتنتعت عن ذكر تفاصيل أخرى لحمايته من المحاولات الانتقامية المحتملة.

والجدير بالذكر أن المحتجزين السابقين لم يُتَح لهم مقابلة المحامين، أو هم تلقوا التدريب على العمل، أو المساعدات المالية، أو غيرها من سبل إعادة الدمج في المجتمع اليمني. بل على النقيض، طلب إليهم الذهاب بشكل دوري إلى المسؤولين الأمنيين المحليين، ووصموا بأنهم مشتبهين بالإرهاب، وهي عقبة لا فكاك منها تحول دون عثورهم على عمل. وقال محمد مشيراً إلى أن أغلب اليمنيين يخشون توجه أعين الأجهزة الأمنية نحوهم: "لم أعرثر على وظيفة، بعد أن عرف الناس أنني كنت في غوانتانامو وكنت محتجزاً لدى الأمن السياسي. فالناس خائفون".

ووضع محمد نموذجي في توضيح أبعاد المشكلة. فهو مُعَدَم ومكْتَنَب، كما أنه لا يمكنه الحصول على قرض، وليس متاحاً له الرعاية الصحية. ولأنه ليس لديه ما يكفي للحصول على منزل لأسرته، فهو يقيم بعيداً عن زوجته وطفله. وقال لـ هيومن رايتس ووتش: "إذا عرف أخوتنا في غوانتانامو بهذه الأوضاع فلن يرغبوا في العودة".

وفي الواقع، فعلى عكس مواطني بعض الدول الأخرى ممن لهم حضور في غوانتانامو وبغرام، فإن كل اليمنيين تقريباً مثلهم على العودة إلى الوطن. لكن إذا أُعيدوا إلى أوضاع تنطوي على استمرار الإساءات أثناء الاحتجاز، وإذا هم واجهوا احتمالات إعادة دمج غير مواتية لدى إخلاء سبيلهم، ربما يصبحون المخاطر الأمنية التي يخشاها صناع السياسات الأميركيين.

والبرنامج الشامل لإعادة الدمج الذي من شأنه أن يحترم حقوق المحتجزين ويساعدهم على المضي قدماً في حياة مُنتجة يمكن أن يكلف ملايين الدولارات، وهو مبلغ يكاد اليمن لا يقدر على تحمله، وهو البلد الأفقر في الشرق الأوسط. وفي سياق التزام الولايات المتحدة الدولي بتوفير تعويض مناسب لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فإن عليها أن تقدم أغلب التمويل للبرنامج وأن تشرف عليه.

وفي أوضاع معينة، فربما يكون من المناسب لليمن مراقبة تحركات ودائرة معارف المحتجزين المُعادين. إلا أنه يجب على الحكومة ألا تفرض من القيود ما يوازي العقاب جراء الإدانة باتهام جنائي. وأي قيود تتطلب وجود مداوالات قضائية عادلة – تعتمد على أدلة تُجلب أمام نظر المحكمة مع الحق في الطعن في الأدلة والطعن في الأحكام – وليس مجرد افتراض الذنب لكون العائدين كانوا محتجزين سابقين في غوانتانامو.

وعلى الولايات المتحدة واليمن التحرك سريعاً لإحياء المفاوضات وتنظيم عودة المحتجزين اليمنيين. وصياغة حل عادل وإنساني وفوري لهؤلاء الرجال يُعد ضرورة إستراتيجية وكذلك ضرورة قانونية وأخلاقية. وانتهاك حقوق الأفراد – سواء كانوا في غوانتانامو أو بغرام ومن السعودية أو اليمن – يصعد من احتمالات تجنيد الإرهابيين، ويمنح جماعات مثل القاعدة أداة قوية لإقناع الشبان المتأثرين بالانضمام إلى الصفوف. وعلى النقيض، فإن وضع حد لسياسات الاحتجاز المسيئة لإدارة بوش سيساعد الرئيس أوباما على حشد السلطة الأخلاقية التي تحتاجها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على النحو الفعال، سواء داخلياً أو خارجياً.

التوصيات

إلى الحكومة الأميركية:

- يجب مقاضاة جميع اليمنيين المحتجزين في غوانتانامو وبغرام ممن يُشتبه بتورطهم في أعمال إرهابية، أمام محكمة فيدرالية أميركية.
- يجب التسريع بإعادة أي يمنيين لن تتم مقاضاتهم في الولايات المتحدة، والذين لا يبدون خوفاً قابلاً للتصديق باحتمال تعرضهم للتعذيب أو الاضطهاد في بلادهم.
- اليمنيون الذي لا يمكن إعادتهم جراء وجود خوف قابل للتصديق بالتعذيب أو الاضطهاد في اليمن، يجب إعادة توطينهم في دول ثالثة.
- يجب تمويل خدمات متكاملة للتدريب على العمل والتعليم والمساعدة النفسية وغيرها من خدمات إعادة التأهيل للمحتجزين المُعادين، والذين أمضى بعضهم عامهم الثامن رهن الاحتجاز الأميركي غير المشروع.
- ينبغي الكشف للسلطات اليمنية عن أي أدلة موثوقة تشير إلى تورط المحتجزين السابقين في أعمال جنائية إذا وجدت.
- يجب عدم الضغط على الحكومة اليمنية كي تحتجز المحتجزين العائدين دون نسب اتهامات إليهم، أو لفرض قيود أخرى دون إجراءات تقاضي سليمة.
- يجب الاعتذار وتوفير التعويض المناسب للمحتجزين الذين تم احتجازهم تعسفاً، أو تعذيبهم، أو ممن تعرضوا لغير ذلك من أشكال المعاملة السيئة رهن الاحتجاز الأميركي.
- يجب تشكيل لجنة تحقيق غير متحيزة (لجنة تقصي حقائق) لديها السلطة اللازمة للتحقيق في مزاعم الإساءة التي تعرض لها اليمنيون وغيرهم من أبناء الجنسيات الأخرى جراء سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب الأميركية. ويجب أن تقرر اللجنة من يجب أن يُحمل المسؤولية الجنائية عن هذه الإساءات وكيفية تحقيق هذه المحاسبة.
- يجب الاحتجاج علناً وعلى المستوى الدبلوماسي على أية معاملة سيئة قد يلقاها المحتجزين السابقين في اليمن.

إلى الحكومة اليمنية:

- يجب إمداد العائدين من غوانتانامو وبغرام بالرعاية الطبية والمساعدة النفسية والدينية والتدريب على العمل والتعليم والمساعدة المالية.
- يجب عدم استخدام إعادة التأهيل كمبرر للاحتجاز لأجل غير مسمى دون نسب الاتهامات. ويجب توفير برامج لإعادة الدمج في ظل أقل الأوضاع التقييدية قدر الإمكان.
- يجب إجراء تحقيقات جنائية مستفيضة ومحايدة في حالة أي محتجز مُعاد يشتبه في ارتكابه لأعمال جنائية.
- يجب مقاضاة المتهمون بجرائم في مداولات قضائية تفي بالمعايير الدولي للمحاكمة العادلة. وتشمل هذه المعايير عقد المحاكمات أمام محاكم محايدة ومستقلة، وضمان حصول المدعى عليهم على المساعدة

- القانونية والوقت والمعدات الكافيين لتحضير الدفاع، مع حظر استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها بالتعذيب. ومن يتم حبسه بعد إدانته يجب أن يُسجن في مراكز احتجاز تفي بالمعايير الدولية.
- يجب ألا يتم فرض قيود تعسفية على تحركات ومعارف المحتجزين المفرج عنهم. والقيود الأمنية التي تقل عن درجة العقوبات الجنائية يجب ألا تُفرض إلا طبقاً للقانون وبعد عملية تقييم منصفة وشفافة تعطي المحتجز الفرصة الكافية للطعن فيها.
- يجب السماح للمنظمات المستقلة غير الحكومية، سواء المحلية أو الدولية، بمراقبة إجراءات الإعادة والاحتجاز وإعادة الدمج، لتقييم فعاليتها ولضمان حقوق الأشخاص الخاضعين لهذه الإجراءات.
- يجب فرض الحظر على التعذيب المقتن في القانون اليمني وفي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- ينبغي ألا يُحتجز أقارب المحتجزين السابقين رهائن لإرغام المحتجزين السابقين على تسليم أنفسهم.
- يجب تشكيل جهة قضائية مستقلة للإشراف على جهاز الأمن السياسي ومكتب الأمن الوطني، لا سيما ما يخص قدرة الجهازين على الاعتقال وأماكن الاحتجاز.
- يجب إطلاع - وبشكل منتظم دوري - هيئات المراقبة الحقوقية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية لحقوق الإنسان، على جميع السجناء في اليمن، ومنهم أي سجين يُعاد من غوانتانامو أو بغرام.

إلى جامعة الدول العربية، والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والبرامج المتخصصة بالأمم المتحدة:

- يجب توفير الدعم السياسي والاقتصادي للجهود الخاصة بإعادة اليمنيين من غوانتانامو بسرعة وبشكل إنساني، مع توفير خدمات إعادة التأهيل، والتصدي لبواعث الفلق الأمنية، وفي نفس الوقت حماية الحق في إجراءات التقاضي السليمة وغيرها من الحقوق الأساسية الخاصة بالمحتجزين العائدين.